الأمم المتحدة

الجمعية العامة
مجلس الأمن

Distr.
GENERAL
A/33/336
S/12979
24 October 1978
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة
الدورة الثالثة والثلاثون
البند ٢٨ من جدول الأعمال
مسألة قبرص

مجلس الأمن
السنة الثالثة والثلاثون

رسالة مؤرخة في ٢٣ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٧٨ وموجهة
الى الامين العام من الممثل الدائم لتركيا لدى الأمم المتحدة

أتشرف أن أرفق طي هذا رسالة مؤرخة في ٢٣ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٧٨ وموجهة اليكم من السيد نائل اطلاى ، ممثل دولة قبرص التركية الموحدة .

وأكون ممتنا لو عممت هذه الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق الجمعية العامة ، تحت البند ٢٨ من جدول الأعمال ، ومن وثائق مجلس الأمن .

(توقيع) اورهان ايرالب
السفير
الممثل الدائم

../..

مـــرفـــــق

رسالة مؤرخة في ٢٣ تشرين الأول /اكتوبر ١٩٧٨ وموجهـــة
من السيد نائـل اطلاي الـى الأميـــن العـــام

أتشرف بأن أرفق طي هذا رسالة مؤرخة في ٩ تشرين الأول /اكتوبر ١٩٧٨ وموجهة لسعادتكم من سعادة السيد عثمان أوريك ، رئيس وزراء دولة قبرص التركية الموحدة .

وأكون ممتنا لو عممت هذه الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق الجمعية العامة تحت البنـــد ٢٨ من جدول الأعمال ، ومن وثائق مجلس الأمن .

(توقيع) نـائل أطـــلاي
الممثـــل

تذييل

رسالة مؤرخة في ٩ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٧٨
وموجهة من السيد عثمان أوريك الى الامين العام

أتشرف بالاشارة الى المداولات الجارية في الدورة الثالثة والثلاثين للجمعية العامة حول " مسألة قبرص " ، وأن استرعي انتباه سعادتكم ، مرة أخرى ، الى الحقائق التالية ذات الصلة بشأن التمثيل الصحيح لجمهورية قبرص :

١ - ان جمهورية قبرص دولة ثنائية القومية ، تقوم على أساس وجود طائفتين من الطوائف العرقية في الجزيرة ، وينص دستور الجمهورية لعام ١٩٦٠ على اشتراك هاتين الطائفتين في ادارة الدولة بكل أجهزتها . وينبغي أن تستند السلطة الشرعية في قبرص الى ارادة كل من الطائفتين التركية واليونانية ، وألا يتم تولي هذه السلطة أو ممارستها بواسطة أي من الطائفتين دون موافقة الاخرى .

٢ - وانه لمما يدعو للسخرية حقا أن تقوم القيادة القبرصية اليونانية الآن ، بعد ١٥ عاما من انتهاك دستور ١٩٦٠ واهماله باستمرار - وبعد أن أعلنت جهارا في مناسبات عدة انها تعتبر ذلك الدستور نفسه " ميتا ومدفونا " وبالتالي لم يعد نافذا - بالتقدم فجأة باقتراح غير صادق مؤداه أن العودة الى دستور ١٩٦٠ في قبرص يمكن أن تساعد في حل المشكلة . وهذا التغير المفاجئ في سياسة القيادة القبرصية اليونانية لا يمكن اعتباره غير تكتيك يتسم باللامبالاة يهدف الى خداع الرأي العام العالمي ازاء الحقائق والوقائع الفعلية القائمة في الجزيرة ، وذلك في محاولة أخرى للحيلولة دون استئناف المحادثات المشتركة بين الطائفتين ومن ثم كسب الوقت ، من أجل تنفيذ سياستها الحالية التي تسميها " النضال الطويل المدى " . ولكن حتى اذا افترضنا للحظة ، على سبيل الجدل ، عودة لدستور ١٩٦٠ فان التمثيل الصحيح لجمهورية قبرص ، فيما يتعلق بالشؤون الخارجية ، يتعين أن يتم وفقا للاحكام ذات الصلة في دستور ١٩٦٠ ، التي يلي نصها :

المادة ٥٠

" ١ - لرئيس الجمهورية أو نائب الرئيس ، أو لكليهما معا ، حق النقض النهائي لأي قانون أو قرار ، أو أي جزء من قانون أو قرار ، صادر من مجلس النواب بشأن :

" (أ) الشؤون الخارجية ، فيما عدا اشتراك الجمهورية في المنظمات الدولية ومعاهدات التحالف التي تشترك فيها كل من مملكة اليونان وجمهورية تركيا .

" ولأغراض هذه الفقرة الفرعية ، تتضمن " الشؤون الخارجية " :

../..

" ' ١ ' الاعتراف بالدول ، واقامة العلاقات الدبلوماسية والقنصلية مع البلدان الأخرى ، وقطع مثل هذه العلاقات . ومنح الموافقة للممثلين الدبلوماسيين وبراءات الاعتماد للممثلين القنصليين . واختيار الممثلين الدبلوماسيين والممثلين القنصليين ، من أعضاء السلك الدبلوماسي ، لمناصب بالخارج واسناد مهام في الخارج الى مبعوثين خاصين من أعضاء السلك الدبلوماسي وتعيين واختيار أشخاص ، من غير أعضاء السلك الدبلوماسي ، لمناصب بالخارج كممثلين دبلوماسيين أو قنصليين ، واسناد مهام في الخارج لأشخاص من غير أعضاء السلك الدبلوماسي كمبعوثين خاصين .

" ' ٢ ' ابرام المعاهدات والاتفاقيات والاتفاقات الدولية .

وفضلا عن ذلك تنص الفقرة ٣ من المادة ٣٧ من الدستور على ما يلي :

"اذا اتخذ قرار فيما يتعلق بالشؤون الخارجية أو الدفاع أو الأمن ، بحسب المنصوص عليه في المادة ٥٠ ، يكون لرئيس الجمهورية أو نائب الرئيس ، أو لكليهما ، حق النقض الذي يمارسانه خلال أربعة أيام من تاريخ ارسال القرار الى مكتب كل منهما " .

٣ - وفي عام ١٩٦٣ ، عندما شن الجانب اليوناني أول اعتداء على الطائفة التركية بغرض ضم الجزيرة الى اليونان ، طرد الموظفون القبارصة الأتراك من أجهزة الدولة التنفيذية والتشريعية والقضائية بالقوة ولم يسمح لهم بعد ذلك قط بممارسة مهام وظائفهم . وشغلت مناصبهم بعد ذلك بموظفين من القبارصة اليونانيين ، وأصبحت حكومة قبرص احتكارا للقبارصة اليونانيين .

٤ - وقد ترتب على انتهاك الجانب اليوناني المتواصل للدستور منذ عام ١٩٦٣ ، وطرد الموظفين القبارصة الاتراك من الحكومة بالقوة في ذلك العام ، أن أصبحت هذه الحكومة غير شرعية وغير دستورية . ومع ذلك فقد استطاعت الادارة القبرصية اليونانية ، بفضل سيطرتها بحكم الواقع وبقوة السلاح على الطائفة التركية أن تظهر أمام العالم باعتبارها " حكومة قبرص " حتى عام ١٩٧٤ . غير أنه من الواضح أن ادعاء الادارة القبرصية اليونانية تولي السلطة الحكومية في قبرص لا يقوم على أساس الدستور ولا على ارادة الطائفتين القبرصيتين . ومن ثم فانه لا يوجد منذ عام ١٩٦٣ كيان أو سلطة تعتبر بمثابة حكومة قبرص .

٥ - ويمثل الانقلاب اليوناني الذي وقع في ١٥ تموز/يوليه ١٩٧٤ آخر ضربة توجه الى دستور الجمهورية واستقلالها . ولم ينقذ استقلال قبرص ويبعد خطر الابادة التامة للطائفة القبرصية التركية سوى تدخل تركيا في الوقت المناسب . وقد وضعت " عملية السلم التركية " حدا لسيطرة الادارة القبرصية اليونانية بحكم الواقع ، وقامت نتيجة لذلك ادارتان مستقلتان ذاتيا تباشر كل منهما السيطرة على اقليمها الخاص في الجزيرة .

ولقد اعترفت الدول الكفيلة الثلاث ــ تركيا واليونان والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ــ بموجب اعلانها الصادر في جنيف في ٣٠ تموز/يوليه ١٩٧٤ بقيام ادارتين طائفيتين في قبرص (أ) . وفضلا عن ذلك سلمت القرارات اللاحقة التي اتخذتها الجمعية العامة بوجود طائفتين في قبرص ، وكان من بين ما شددت عليه أن النظام الدستوري لجمهورية قبرص هو من شأن طائفتي القبارصة اليونانيين والقبارصة الاتراك وينبغي أن يتقرر عن طريق مفاوضات تجرى على قدم المساواة . ولحين اقامة ذلك النظام الدستوري ، في اطار الحل النهائي لمشكلة قبرص ، من الطبيعي أن تقوم كل من الطائفتين بادارة شؤونها سواء في الداخل أو في الخارج . ذلك أنه لم يعهد الى أي من الطائفتين ، بالاتفاق المتبادل ، سلطة تمثيل قبرص كلها في الشؤون الداخلية أو الخارجية .

٦ ــ وكما تعلمون سيادتكم بيقين ، فقد أعيد تشكيل الادارة القبرصية التركية المستقلة ذاتيا لتصبح " دولة قبرص التركية الموحدة " في ١٣ شباط/فبراير ١٩٧٥ ، وذلك لاحباط جهود القبارصة اليونانيين الرامية الى البلوغ بالطائفة القبرصية التركية لوضع " انعدام الجنسية " تماما ، وهو الوضع الذي لا يمكن قبوله . وفي الاستفتاء الذي أجري في ٥ حزيران/يونيه ١٩٧٥ ، حصل دستور " دولة قبرص التركية الموحدة " على موافقة الاغلبية الساحقة للطائفة القبرصية التركية . وتم اجراء انتخابات حرة وديمقراطية بموجب ذلك الدستور في ٢٠ حزيران/يونيه ١٩٧٦ في دولة قبرص التركية الموحدة ، وانتخب ممثلون جدد ، بالاقتراع العام ، للاجهزة التشريعية والتنفيذية في حكومة تلك الدولة على كل من الصعيدين المركزي والمحلي .

على أنه ينبغي ملاحظة أن دولة قبرص التركية الموحدة لا تزعم انها دولة مستقلة ومنفصلة تماما . فمن الجلي أن دستورها مؤقت ، فقد صيغ على نحو يفسح المجال للتعديل حيثما تقام جمهورية قبرص الاتحادية التي ستصبح دولة قبرص التركية الموحدة جزءا منها . وفي نفس الوقت ، فان دولة قبرص التركية الموحدة ، وهي حاليا السلطة الشرعية الوحيدة المنوطة ، بموجب استفتاء عام بادارة شؤون الطائفة القبرصية التركية ، ستستمر في مباشرة حقوقها السياسية غير القابلة للتصرف والمعترف بها لهذه الطائفة بموجب الاتفاقات الدولية في عام ١٩٦٠ باعتبارها أحد الشريكين المؤسسين لجمهورية قبرص الثنائية القومية (أنظر الضميمة ١) .

٧ ــ وفي اجتماع القمة الذي عقد في سالزبورغ بنيتوسيا ، في ١٢ شباط/فبراير ١٩٧٧ ، بين فخامة السيد رؤوف دنكتاش رئيس دولة قبرص التركية الموحدة والأسقف الراحل مكاريوس ، تم الاتفاق على أن تنشأ في قبرص جمهورية اتحادية مستقلة ثنائية الطائفة والمنطقة . ولتحقيق هذه الغاية ، لم يدخر الجانب القبرصي التركي منذ ذلك الحين جهدا لاستئناف المحادثات بين الطائفتين ، كما قدم مقترحات سلمية جديدة في نيسان/ابريل ١٩٧٨ من أجل استئناف هذه

(أ) الوثائق الرسمية لمجلس الأمن ، السنة التاسعة والعشرون ، ملحق تموز/يوليه وآب/اغسطس وايلول/سبتمبر ١٩٧٤ ، الوثيقة S/11398 .

المحادثات التي وصفتها سعادتكم بأنها " محددة " و "موضوعية " . وعقب رفض الجانب القبرصي اليوناني لهذه المقترحات ، أعلن الجانب القبرصي التركي أيضا انه مستعد لبدء المحادثات بجدول أعمال مفتوح ؛ وفي ٢٠ تموز/يوليه ١٩٧٨ ذهب الى أبعد من ذلك واقترح اعادة فتح فاروشا مما يسمح باعادة توطين نحو ٣٠٠٠ قبرصي يوناني في المدينة ، على أن يبدأ ذلك بعد استئناف المحادثات بين الطائفتين بوقت قصير .

ونظرا لعدم وجود سلطة مركزية في قبرص قادرة على تمثيل طائفتي الجزيرة في الوقت الذي تبذل فيه جهود مكثفة من أجل استئناف المحادثات بين الطائفتين ، بغية القيام بعدة أمور من بينها تحديد النظام الدستوري للجمهورية ، فمن الواضح أن الادارة القبرصية اليونانية لا تملك الحق أو السلطة لتمثيل البلاد بمفردها سواء في الداخل أو في الخارج . كما أنه من الواضح أيضا أن الادارة القبرصية اليونانية لو سمح لها بذلك لن تجد مبررا للجلوس الى مائدة المفاوضات مع الجانب القبرصي التركي للاتفاق حول شروط السلم ، وسوف تستمر حالة الركود الحاضرة مهما أبدى الجانب القبرصي التركي من حسن النية ازاء استئناف المحادثات والوصول الى حل سلمي شامل .

وأود أن استرعي انتباه سعادتكم في هذا الصدد الى القرار الاخير الذي اتخذته الجمعية التشريعية لدولة قبرص التركية الموحدة (القرار رقم ٢٢ المؤرخ في ٢ تشرين الاول /اكتوبر ١٩٧٨ الوارد نصه بالكامل في الضميمة ٢) والذي يؤكد انه نظرا لانه لا يوجد حاليا في قبرص رئيس دولة شرعي ودستوري يعكس الطابع الثنائي القومية للدولة ، فان رئيس الادارة القبرصية اليونانية ، السيد سبيروس كبريانو ، لا يمكن أن يمثل الجمهورية أو الطائفة التركية القبرصية .

وبالنظر الى الاعتراف بثنائية الطائفة في قبرص سواء على صعيد الطائفتين أو على الصعيد الدولي فمن الواضح أن مواصلة الادارة القبرصية اليونانية لمحاولاتها في التصرف باعتبارها الممثل الوحيد لقبرص كلها ليس لها أي سند قانوني . وبالتالي أود أن أؤكد أن الاعتراف بالسيد سبيروس كبريانو كرئيس لجمهورية قبرص الثنائية القومية ، أو بالممثل الدائم لدى الأمم المتحدة المعين من قبله كما لو كان الممثل الحقيقي لقبرص كلها ، انما يعني السماح للادارة القبرصية اليونانية بتدعيم وضعها غير الدستوري باعتبارها " حكومة قبرص " المزعومة ومنحها الفرصة لمواصلة سياسة التمييز ضد الطائفة القبرصية التركية . ومن شأنه أيضا أن يشجع هذه الادارة على مواصلة سياستها الحالية المعنيدة ازاء المحادثات المشتركة بين الطائفتين ، ومن ثم يبدد الآمال في التوصل الى حل عادل ودائم لمشكلة قبرص .

وأود أن أنتهز هذه الفرصة لأؤكد من جديد انه الى أن يتم التوصل الى حل يتفق الجانبان عليه لمشكلة قبرص ، فان السلطات الدستورية الصحيحة الوحيدة التي لها حق تمثيل الطائفة التركية بقبرص ، سواء في الداخل أو في الخارج ، هي السلطات الشرعية لدولة قبرص التركية الموحدة وممثليها ، وكل ما يقوله أو يفعله ممثلو الادارة القبرصية اليونانية لن يكون ملزما للطائفة القبرصية التركية .

وأكون ممتنا لو عممت هذه الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق الجمعية العامة ، ومن وثائق مجلس الأمن .

(توقيع) عثمان أوريك
رئيس الوزراء

الضميمة ١

قرار مشترك لمجلس الوزراء والجمعية التشريعية بشأن اعلان دولة قبرص التركية المستقلة

ان مجلس الوزراء والجمعية التشريعية للادارة القبرصية التركية المستقلة ، وقد اجتمعا في دورة مشتركة في نيقوسيا هذا اليوم ، الموافق الثالث عشر من شباط/فبراير ١٩٧٥ ، وقد وضعا في الاعتبار

- ان القبارصة اليونانيين قد حالوا باستمرار بين طائفة القبارصة الاتراك وبين ممارستها لحقوقها بموجب الدستور ،
- ان الطائفة القبرصية التركية قد ارغمت على العيش سنوات في ظروف لا يمكن احتمالها ، محرومة من جميع حقوقها ووسائلها الاقتصادية وتحت وطأة التهديدات والقهر في مناطق تجمعت فيها لحماية ذاتها وضمان الامن لحياتها واملاكها ،
- وان الطائفة القبرصية التركية ، احدى دعامتي الجمهورية ، قد اضطرت ، نتيجة المحاولات والتهديدات القبرصية اليونانية التي جرت في السنوات ١٩٦٣ و ١٩٦٧ و ١٩٧٤ لانهاء استقلال جمهورية قبرص ، الى مقاومة هذه المحاولات باذلة في ذلك تضحيات جسيمة ،

قد وصلا الى نتيجة مفادها ان لا امكانية لأن يعيش القبارصة الاتراك مع القبارصة اليونانيين الذين اشتركوا معهم في تأسيس جمهورية قبرص ؛

وقد وصلا الى نتيجة مفادها ان الطريقة الوحيدة لاقرار الطمأنينة والأمن والسلم الدائم في الجزيرة هي ان تعيش الطائفتان جنبا الى جنب ، كل في منطقته ، وان يعمل كل على تطوير بنيته الداخلية الخاصة ؛ وقد أحاطا علما بأن الطائفة القبرصية اليونانية لم تقدم اى رد بناء على المقترحات الخاصة بانشاء جمهورية قبرصية اتحادية مستقلة على الاساس المعقول الآنف الذكر ؛

وقد أخذا في الاعتبار ضرورة اقامة الحياة الاجتماعية والاقتصادية للطائفة القبرصية التركية في نظام سليم جديد ؛

وقد أكدا ايمانهما وتصميمهما على التصدى بحزم لجميع المحاولات المناهضة لاستقلال قبرص وتقسيمها او اتحادها مع أية دولة اخرى ؛

وايمانا منهما بأن وضع عدم الانحياز لجمهورية قبرص ، هو وضع ضرورى ، واعرابا منهما عن تصميمهما على عدم السماح بأن تغدو الجزيرة خانعة لأية مصلحة أجنبية ؛

واذ لا تغيب عن بالهما ضرورة ان يقيما في مناقشتهما الخاصة الاساس القانوني اللازم لنظام يؤدى الى انشاء جمهورية قبرص الاتحادية المستقلة في المستقبل ؛

واذ يؤكدان من جديد ان هدفهما النهائي هو الاتحاد مع الطائفة القبرصية اليونانيـــة في اطار اتحاد ثنائي المنطقة ؛

قد قررا أنه ينبغي اعادة تشكيل الادارة القبرصية التركية المستقلة وتنظيمها على أســـاس دولة علمانية وموحدة ، وذلك الى ان يتم تعديل دستور الجمهورية لعام ١٩٦٠ ، الذي حـــددت مواده الاساسية باتفاقات دولية أبرمت وفقا للقانون الدولي ، تعديلا مماثلا ليصبح دستور جمهوريـــة قبرص الاتحادية ، والى ان تقام الجمهورية الاتحادية المذكورة .

وتحقيقا لهذا الهدف ، سوف تقام جمعية تأسيسية تتألف من خمسين عضوا برئاسة رئيـــس الادارة القبرصية التركيـــة المستقلة .

الضميمة ٢

القرار رقم ٢٢ الذى اعتمدته الجمعية التشريعية
لدولة قبرص التركية الموحدة في ٢ تشرين الأول/
اكتوبر ١٩٧٨

ان الجمعية التشريعية لدولة قبرص التركية الموحدة :

اذ تكرر ماورد في القرار رقم ١ ، المؤرخ في ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٦ والذى تم اعتماده بالاجماع ، من انه ليس في قبرص رئيس دولة قانوني ودستورى ليعكس طبيعة الدولة المؤلفة من الطائفتين ، وان رئيس الادارة القبرصية اليونانية لا يمكن ان يمثل جمهورية قبرص او الطائفة التركية في قبرص ؛

تقرر بالاجماع ان السيد كبريانو ، رئيس الادارة القبرصية اليونانية الحالي ، لا يمكن ان يمثل جمهورية قبرص او الطائفة التركية في قبرص ؛

واذ تذكّر الرأى العام العالمي بأن الهيئات والاشخاص الذين يمكن ان يمثلوا القبارصة الأتراك قد جرى تحديدهم بحرية في الانتخابات العامة التي عقدت في حزيران/يونية ١٩٧٦ ، وفقا لدستور دولة قبرص التركية الموحدة ؛

تكرر القول بأن اقامة جمهورية قبرص الاتحادية الجديدة يقتضى حل المشكلة القبرصية وفقا للنتائج التي توصلت اليها المحادثات التي عقدت بين الطائفتين في فيينا ، وفي اطار الاتفاق الذى تم التوصل اليه مبدئيا بين السيد دنكتاش والاسقف مكاريوس في ١٢ شباط/فبراير ١٩٧٧ ؛

وتؤكد ، من هذه الزاوية ، ضرورة بدء المحادثات بين الطائفتين في اقرب وقت ممكن ؛

ومراعاة منها للاعتبارات الآنفة الذكر ، فانها بالاجماع ؛

(أ) تدعو الامم المتحدة وأمينها العام المبجل الى اتخاذ الخطوات اللازمة نحو بدء المحادثات بين الطائفتين ؛

(ب) وتعلن انه لا يمكن حل المشكلة بتدابير تتخذ من جانب واحد ؛

(ج) وتستنكر مثل هذه التدابير .

- - - - -